المَبحث الخامس

أبرز نماذج إماميَّة مُعاصرة تصدَّت لنقدِ «الصَّحيحين»

المَطلب الأوَّل
شيخ الشَّريعة الأصبهاني (ت١٣٣٩هـ)
وكتابه «القول الصُّراح في البخاريِّ وصَحيحه الجامع»(١)

يُعتبر كتاب (شيخ الشَّريعةِ)(٢) هذا بمثابةِ القاعدةِ التَّأصيليَّة النَّموذجيَّة لمِن جاء بعده مِن الإماميَّة المُعاصرين في مُعارَضةِ السُّنة، ونقدِ مُصنَّفات أهل الحديث، وهو أعظمُ شبهةً مِن سَلَفِه «تحيَّة القارِي» لعليٍّ عزّ الدِّين -وقد تقدَّمَ ذكرُه(٣)- وأوسعُ منه في إيراد الإشكالاتِ بدَرجاتٍ، غير أنه ماتَ قبل إتمامِه(٤).

وأغلبُ مَن أتىٰ بعده مِن أهل مِلَّتِه إنَّما يُحيلون إلىٰ كتابِه هذا دون كتاب عليٍّ عزِّ الدين استغناءً عنه به(٥).

---

(١) ذكر جعفر السُّبحاني مقدِّم الكتاب (ص/ ١٠) أنَّ المؤلِّف لم يضع لكتابه عنوانًا، فسمَّاه تلميذه: آقا برزك الطهرانيُّ (ت١٣٨٩هـ): «القول الصُّراح في نقد الصِّحاح»، لكنَّه طُبع بعد ذلك باسم «القول الصُّراح في البخاريِّ وصحيحه الجامع».

(٢) فتح الله بن محمد جواد الأصفهاني: فقيه إمامي، من كبار المشاركين في ثورة العراق الأولىٰ علىٰ الإنكليز، أصله من شيراز، ومنشأه بأصبهان، تفقه وقرأ فيها العربية، وانتقل إلىٰ النجف فانتهت إليه رياسة علمائها، انظر «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٣٥).

(٣) في (١/ ١٤٨).

(٤) انظر «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» للسُّبحاني (ص/ ٧٢).

(٥) انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفيحان الحربي (ص/ ١٠٠).

وقد تَنَوعت مَطاعنُ (شيخِ الشَّريعةِ) في البخاريِّ و«جامعِه الصَّحيح» وتَباينت شُبهاته حوله حسبَ ترتيب أبوابِ كتابِه، حيث قسَّمَ مَوضوعاتِه إلىٰ ثلاثةِ فصولٍ:

خصَّص الفصل الأوَّل: لإلزامِ البخاريِّ بأحاديث أغفلَها في فضائل عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذه أغلبُها لا ترتقي أصلًا إلىٰ شرطِ البخاريِّ في الصِّحة، مثل حديث: «**إنِّي تاركٌ فيكم ما إنْ تمسَّكتُم به لن تضلُّوا بعدي، أحدُهما أعظمُ مِن الآخر . .**»[١].

أو يلزمه بما هو ساقط الإسناد مِن الأساسِ! كحديث: «**عليٌّ بابُ حِطَّة، مَن دَخل منه كان مؤمنًا، ومَن خَرَج منه كان كافرًا**»[٢]!

أو يُلزِمه برَاوٍ مِن أهلِ البيتِ أهملَ ذِكرَه، أشهرهم جعفر الصَّادق، وذلك ليُثبت ما يدَّعيه مِن إضمارِ البخاريِّ لعداوةٍ لآلِ البيتِ، فيسهُل عليه إسقاط اعتبارِ «صحيحِه» من قلب المُتشيِّع.

ولقد حَشا المؤلِّف فصلَه الأوَّل هذا بتهويلاتٍ كثيرةٍ، ودعاوي هائلةٍ، يستدعي بها قلَقَ القارئ، مِنها -مثلًا-: دعواه أنَّ شرطَ حُبِّ آلِ البيتِ الامتناعُ عن نقدِ أفرادهم بالمرَّة![٣] وتحذيرُه مَن خَطَّأ فاطمةَ عليها السَّلام في طَلبِها الميراثَ بالكُفر[٤].

لكن ليتَه بقِي علىٰ هذا النَّفَسِ التَّكفيريِّ فلم يزِد عليه قُبحَ التَّدليسِ والفِرىٰ! كنِسبتِه تصحيحَ بعضِ الأخبار الباطلة إلىٰ أئمَّة السُّنة وهم من ذلك براء[٥]،

---

(١) أخرجه الترمذي (٥/٦٦٣، برقم:٣٧٨٨)، وقال: حسن غريب.

(٢) أورده الدَّيلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٣/٦٤)، وقال الذَّهبي: «هذا باطل، حسين الأشقر -راوي الحديث- واهٍ، قال البخاري: فيه نَظر»، انظر «لسان الميزان» (١/٥٣١).

(٣) انظر «القول الصُّراح» (ص/٥٢).

(٤) انظر «القول الصُّراح» (ص/٥٧).

(٥) كقوله (ص/٢٦): «. . وما تواتر في كتب الفريقين، من قول النَّبي ﷺ: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نَجا، ومن تخلَّف عنها هلَك»؛ وهذا الحديث لا يُعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها، كما بيَّنه الذهبي في «المنتقىٰ» (ص/٤٧٦).

وتعريجِه علىٰ سيرةِ البخاريِّ بما لا يخلو مِن لمزٍ في شخصِه، وطعنٍ في عَقيدتِه، والكذب عليه بنسبةِ القولِ بخلقِ القرآن إليه[١].

وأمَّا الفصل الثَّاني: فانتقىٰ فيه ثلاثَ عشرة روايةً مِن «الجامع الصَّحيح»، ادَّعىٰ أنَّها كذب، أكثرها مُتعلِّق بمقامِ النُّبوة، لم يُخلِها مِن ثلبِ بعضِ الصَّحابة، حتَّىٰ فارَ فائِرُه فيها علىٰ ابن تيميَّة لنُصرته السُّنة ونقَلتها.

وقد أكثر المؤلِّف في هذا الفصلِ النَّقلَ عن كُتب أهلِ السُّنة وشروحِهم للأحاديث، إيغالًا منه في تثبيت شُبَهِه في قلب المُغفَّل، بعضها مَحضُ تلبيسٍ وقلبٌ للحَقائقِ، ما يلبثُ القارئ اللَّبيب أن تنكشِفَ له عند استبراءِ مَراجِعه الَّتي يُحيل إليها، لتُظهر كذبَه في الإحالات.

وبعضُها الآخر: الإشكالُ واقعٌ منه -باديَ الأمر- حقيقةً، لكنْ لا يُحتاج في كشفهِ إلَّا إلىٰ سِعة اطِّلاعٍ مِن القارئ علىٰ الرِّوايات، مع حُسنِ استعمالٍ لعلومِ الآلةِ حتَّىٰ تتفكَّكَ الشُّبهة وتندحِضَ تِباعًا، وأهل الحديثِ قد أدَّوا ما عليهم في هذا الباب علىٰ أكملِ وجه.

مثال ذلك في هذا الفصل: ما أخرجه البخاريُّ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ أحَقَّ ما أخذتُم عليه أجرًا كتابُ الله**»[٢].

فقال (شيخ الشَّريعة) مُتعقِّبًا إيَّاه: «هذا الخبر مَرويٌّ عن عائشة -أيضًا- عن رسول الله ﷺ، وقد عَدَّه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»، وأدرجها في الأحاديثِ الموضوعةِ والرِّواياتِ المَكذوبة!

قال: روىٰ عمرو بن المخرم البصريُّ، عن ثابت الحفَّار، عن ابن مليكة[٣]، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألتُ رسول الله ﷺ عن كسبِ المُعلِّمين، فقال: «**إنَّ أحقَّ ما أُخِذ عليه الأجرُ كتابُ الله**». قال ابن عَدي: لِعمرٍو أحاديث

(١) انظر «القول الصُّراح» (ص/ ٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الطب، باب: الشرط في الرقية بقطيع من الغنم، رقم: ٥٧٣٧).

(٣) كذا في كتاب الأصبهانيّ، والصَّواب: ابن أبي مليكة.

مَناكير، وثابتٌ لا يُعرَف، والحديثُ منكرٌ، وفي الميزان: ثابت الحفَّار عن أبي مليكة بخبرٍ مُنكر»[1].

كذا قال؛ وعند الرُّجوعِ بالحديث إلىٰ مَظانِّه الأصليَّة، نجدُ أنَّ البخاريَّ أورَدَه ضمنَ «كتاب الطِّب»، في باب «الشَّرط في الرُّقية بقطيع من الغنم»، مِن حديث ابن عبَّاس في سياقٍ آخر! يقول فيه: أنَّ نفرًا مِن أصحابِ النَّبي ﷺ مَرُّوا بماءٍ، فيهم لَديغ أو سَليم، فعَرَض لهم رجلٌ مِن أهلِ الماء، فقال: هل فيكم مِن راقٍ؟ إنَّ في الماء رجلًا لَديغًا أو سليمًا، فانطلقَ رجلٌ منهم، فقرأَ بفاتحةِ الكتابِ علىٰ شَاءٍ، فبَرَأ! فجاءَ بالشَّاءِ إلىٰ أصحابِه، فكرِهوا ذلك، وقالوا: أخذتَ علىٰ كتابِ الله أجرًا! حتَّىٰ قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذَ علىٰ كتابِ الله أجرًا، فقال رسول الله . . .» الحديث.

بينما الَّذي أورده ابن عديٍّ[2] -وعنه ابنُ الجوزي[3]- هو حديثٌ آخر لعائشة، لا علاقة له بحديث ابنِ عبَّاس في البخاريِّ! ففيه سؤالها إيَّاه ﷺ عن كسبِ المُعلِّمين.

ورجالُ سَندِ البخاريِّ غير رجالِ ابن عَديٍّ[4]، وليس في رجالِ البخاريِّ مَن يُتَّهم، ولذلك عَمَّىٰ (شيح الشَّريعة) علىٰ قُرَّائه إسنادَ البخاريِّ ومتنَ حديثِه كاملًا، كي لا يُلحظَ هذا التَّباين! وقد جنىٰ بسوءِ قصدِه هذا علىٰ نفسِه، ولم يضُرَّ البخاريَّ بشيء.

وأمَّا الفصل الثَّالث: فليسَ فيه مِمَّا يَستدعي النَّظر، غير قدحِه في دينِ خمسةٍ مِن الصَّحب الكِرامِ والتَّنقيص من حِفظِهِم، وهم: أبو هريرة، وأبو موسىٰ

(١) انظر «القول الصُّراح» (ص/ ١٥٤).
(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٦/ ٢٦٢).
(٣) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٢٩).
(٤) لا يشترك السَّندان إلا في ابن أبي مليكة.

الأشعري، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزُّبير، وعبد الله بن عمر ﷺ، مُجاهرًا بسَبِّهم وإعلانِ رِدَّتهم، والتَّشنيعِ علىٰ البخاريِّ حيث أخرجَ عنهم[1]، بما لا جديدَ فيه غير ترديدِ شُبهاتِ أسلافِه المُنحرفةِ عن السَّلف الصَّالحين.

---

(١) انظر «القول الصُّراح» (ص/٣٥-٤٦).

المَطلب الثَّاني
محمَّد جواد خليل
وكتاباه «كشف المُتواري في صحيح البخاري» و«صحيح مسلم تحت المجهر»

ألَّف هذا الباحث اللُّبنانيُّ مَوسوعتين جَمَعَتا مِن الشُّبَه علىٰ «الصَّحيحين» ما لم يجمعه رافَضيٌّ غيره فيما وقفتُ عليه، بحيث تَضمَّنتا طعونَ مَن سَبقه وزيادة، ولعلَّهما آخرُ ما أُلِّف في بابِ الطَّعنِ في «الصَّحيحين» مِن كُتَّابِ الإماميَّة إلىٰ ساعة كتابتي لهذا البحث.

فأمَّا كتابه «كشف المُتواري»: فواقعٌ في ثلاثِ مجلَّداتٍ، استوعبَ فيها الكلامَ علىٰ (تسعمائةٍ واثنين وخمسين) حديثًا مِن «صحيح البخاريِّ»! يَستدلُّ ببعضِها لإثباتِ مذهبِه، وأكثرُها للطَّعنِ في صحَّتِها متنًا، ويتطرَّق أحيانًا إلىٰ أسانيدها إن رَمقَ فيها أيَّ راوٍ تُكلِّم فيه ولو كلامًا خفيفًا مُتجاوَزًا.

وأمَّا كتابه الآخر «صحيح مسلم تحت المجهر»: فهو اختصار لكتابه الأصل «صحيح مسلم بين القداسة والموضوعية»، نقدَ فيه قرابةَ ألفِ حديثٍ في «مسلم» في أربعةِ مُجلَّدات، ارتأىٰ اختصارَه في هذا، قد ضَمَّنه خمسةً وأربعين بابًا، في كلٍّ باب حديثٌ واحد -علىٰ الأقلِّ- مَطعون فيه.

ولقد صرَّح الكاتبُ بالغَرض مِن وَضعِ كتابِه «المُتواري» -ويلحقُه في ذلك كتابُه عن مسلم- بأنَّه: ألَّفه فهرسًا لأجل تسهيل رجوعِ طائفتِه إلىٰ أحاديثِهما عند مناقشةِ أهلِ السُّنةِ، حِسبةً منه لنصرةِ باطِله، بعد قَلقِه مِن تساهُلِ طائفتِه في عَزوِ الأخبارِ النَّبويَّة إلىٰ مظانِّها الصَّحيحة، وضعفهم في معرفةِ مَصادِرها عند أهل السُّنة، وتسرُّعِهم إلىٰ تكذيبِ وجودِ أحاديث بادِّعاءِهم فقدَها في بعض الطَّبعاتِ الحديثة، مع أنَّها في طبعاتٍ أصَحَّ وأتقن موجودة!

يقول: «.. لذا قمتُ بجمعِ الأحاديثِ الَّتي طالما يحتاجُها إخواني، ووَضعتُها ما بين دَفَّتي هذا الكتاب، ومِن تلك الأحاديث ما فيه نَظَر، وعليه علامات استفهام، ومنها ما يُخالف الشَّريعة، ويَتعارض مع السُّنة النَّبوية الشَّريفة، ومنها ما يحطُّ مِن منزلةِ وشأنِ الرَّسول ﷺ، مُضافًا إلىٰ الأحاديثِ الَّتي تسخرُ من بقيَّة الأنبياء والمرسلين»[1].

ولقد رتَّبَ المؤلِّف كتابَيه من حيث الكُتب والأبواب والأحاديث حسب ترتيبها الموجود في «الصَّحيحين»، مقتصرًا فيهما علىٰ «الأحاديث التي يجب أن يتوقَّف المسلم المُوحِّد عندها»[2].

و(جواد خليل) في مُقدِّماتِ كتابه الأوَّل منهما غير مكترث من أن يقذعَ القولَ في شخصِ البخاريِّ بخاصَّة، وأن يُجهد قلَمه لتسفيهِ «صحيحِه»، فهو الَّذي يرىٰ البخاريَّ رجلًا سيِّءَ الحفظ![3] يَروِي عن المَجرُوحين البَيِّن جَرحهُم، وأنَّه فوق ذلك ناصِبيٌّ، «يطمس فضائلَ أهل البيت، في حين أنَّه قامَ بوضعِ واختلاقِ رواياتٍ في صحابةٍ، وهم مِمَّن كان الطَّعن فيهم أولىٰ»[4].

---

(١) «كشف المتواري» (١/ ١٠).

(٢) «كشف المتواري» (١/ ١١).

(٣) «كشف المتواري» (١/ ٤٨).

(٤) «كشف المتواري» (١/ ٢٣).

فلقد وقع المؤلِّف بهذه النَّفسية المضطربةِ بالغيظِ علىٰ البخاريِّ في كثيرٍ مِن الخطايا المنهجيَّة، منها:

انتزاعه للنَّتائج الحُكميَّة مِن مُسلَّماتٍ أوَليَّة: كأنْ يهرِفَ في بعضِ تعليقِاته بالطَّعنِ علىٰ أيِّ حديثٍ فيه فضيلةٌ لصَحابيٍّ، لمُجرَّد أنَّه صحابيٌّ، فالحَقُّ عنده أن يكون مِن أهل النِّفاق!

بل كان من فظيعِ استنتاجاته: استدلاله علىٰ تفشِّي النِّفاقِ في الصَّحابةِ، بقولِ ابن أبي مليكة: «أدركتُ ثلاثين مِن أصحابِ النَّبي ﷺ، كلُّهم يَخافُ النِّفاق علىٰ نفسه»! وحكاية مثل هذا الهراء تُغني عن إبطالِه، مع قولِه بعدها: «الشَّاهد علىٰ ذلك: ما تقوله العامَّةُ بتعريفِ الصَّحابي: أنَّه مَن لَقِي النَّبي ﷺ في حياته مُسلمًا، وماتَ علىٰ إسلامِه .. إذن، فعبدُ الله بن أبيٍّ بن سلول -هذا المُنافق- يُدرَج مع الصَّحابة!»[1].

ومعلومٌ عند وِلدانِ الكَتاتيبِ، أنَّ الرَّجل إذا كان علىٰ عهد النَّبي ﷺ مَعلوم النِّفاق، فإنَّ ذلك مِن مَوانع اتِّصافِه بالصُّحبةِ أصلًا.

فهكذا أغلبُ حالِه في تَعَقُّباتِه لأحاديثِ «الصَّحيحين»، كثير الإلزامِ لأهلِ السُّنةِ بما لا يَلزم، تراه -مثلًا- يَردُّ حديثَ رُؤيا النَّبي ﷺ نفسَه يُعطي فضلَ لَبنٍ شَربه لعمر رضي الله عنه، وتأويلَه إيَّاه بالعلم، فيُعارِضه (جوادٌ) بالحديثِ المشهورِ في إنكارِ امرأةٍ علىٰ عمر نهيَه عن المغالاةِ في المهور[2]! بدعوىٰ: أنْ كيف يجتمعُ علمُه هذا، مع استدراكِ هذه العامِيَّة عليه؟! حيث اختلط في عقله بَين الأعلَمِيَّة والعِصمة.

ليختمَ بعدُ نقدَه لهذا الحديث بظَريفِ قولِه: « .. ثمَّ ألَا يعلمُ أهلُ العامَّةِ بأنَّ الفضائلَ لا تُكتَسبُ بالرُّؤيا والأحلام؟!»[3].

---

(١) «كشف المتواري» (١/٦٧-٦٨).

(٢) وقد عزا المؤلف هذا الأثر إلىٰ تفسير الزمخشري (١/٤٩١)، مع كونه بأسانيده في غير ما مُصنَّفٍ من مُصنَّفات الحديث، وهذا من عَوار التَّخريج!

(٣) هذا النَّص والذي قبله في «كشف المتواري» (١/٧٤).

نعم، هذا إذا كانت واردةً في أضغاثِ أحلامك المُزعجة! أمَّا رؤيا الأنبياء فحَقٌّ ووَحْي، كما اعترفت به أنت نفسُك بعد هذا الموضع بصفحاتٍ![1]

لكنَّ التَّحامُلَ يودي بصاحبِه إلىٰ التَّغابي والتَّغافل!

فرع: نموذجٌ مِن طَعْنِ (جواد خليل) بأخبارِ «الصَّحيحين»: أحاديث سهوِ النَّبي ﷺ في الصَّلاة:

العجيب مِمَّا تقدَّم مِن عَبثِ الكاتِب، أنْ يُعلِنَ توصُّلَه إلىٰ مَرمىٰ أهلِ الحديث مِن اختلاقِ ما اختلقوه مِن أخبارِ «الصَّحيحين»، واكتشافِه للمؤامرةِ الَّتي باعوا لأجلِها الدِّينَ.

وذلك في سياقِ طعنِه في أخبارِ سَهوِ النَّبي ﷺ في الصَّلاة، حيث قال: «حاشا رسولَ الله ﷺ أن ينسَىٰ كمْ صَلَّىٰ! وكلُّ ما يُقال في ذلك، فهو لتبريرِ ما صَدَر مِن الحكَّام، الَّذين كانوا يصلُّون وهُم سُكارىٰ، ولا يَدرون كم صَلُّوا! . . وهذا هو دَأبُ أهلِ العامَّة: الطَّعنُ في النَّبي الأكرم، وذلك لإخراجِ أمثالِ الوليدِ مِن وَحْل التَّاريخ»[2].

وهذا كلامُ مَن جانبَ الحقَّ والفطرة، ونقضُه مُجلّىٰ في عِدَّة وجوه:

الوجه الأوَّل: أنَّ السَّهوَ أو النِّسيانَ في المَرءِ -أحيانًا قليلةً- ليس سُبَّةً ولا وصمةَ عارٍ حتَّىٰ نُنَزِّه عنه مَن هو بَشَرٌ مثلنا، ولو كان هو نبيًّا رفيعًا؛ فهذا نبيُّ الله آدم عليه السلام يقول عنه ربُّه: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وقال موسىٰ عليه السلام مُعتذرًا للخضر: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣].

بل قال ربُّنا في حَقِّ نبيِّه محمَّدٍ ﷺ نفسِه: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤].

---

(١) انظر «كشف المتواري» (٢/٦٤٣).

(٢) «كشف المتواري» (١/١٥٤).

الوجه الثَّاني: القولُ بعِصَمَة الأنبياءِ مِن السَّهو والنِّسيان، فضلًا عن مُخالفتِه لصريحِ آيِ الكتابِ، هو مُخالفٌ للفطرةِ البَشريَّة الَّتي أجراها الله تعالىٰ علىٰ البَشَر دلالةً علىٰ نقصِهم، والأنبياء لا شكَّ مِن جُملتِهم وإن كانوا أكملَهم؛ فذلِك أصلٌ في بني آدم كلِّهم، ومَن أخرجَ الأنبياءَ مِن هذا الأصلِ مُلزمٌ هو بالدَّليل؛ وأنَّا للإماميَّةِ به؟! وقد نُقِل الإجماعُ علىٰ جَوازِ ذلك فيهم عليهم السَّلام[1].

الوجه الثَّالث: أنَّ السَّهو قد يَقَعُ مِن الإنسانِ وهو خاشِعٌ في صلاتِه، خاضعٌ فيها لربِّه، ولا مُنافاة بينهما، وهذا واقعٌ بالتَّجربة، مَعلومٌ مِن أحوالِ النَّاس.

الوجه الرَّابع: إنَّ وقوع السَّهوِ مِن النَّبي ﷺ في صلاتِه في بضعِ مرَّاتٍ قليلةٍ طيلةَ حياتِه المُبارَكة، لا يجعلُه بحالٍ في عِدادِ السَّاهين أو اللَّاهين، كما وَدَّ الكاتبُ أن يُصوِّره تَهويلًا وتشنيعًا، فمثلُ هذه النُّعوتِ المُشينة، لا يَصحُّ إطلاقُها إلَّا علىٰ مَن كان ذلك ديدَنَه -كما أشرنا إليه آنفًا-، وليس في أخبارِ سَهوِه ﷺ ما يُشير إلىٰ تكرُّرِ ذلك منه.

هذا علىٰ ما أجراه الله تعالىٰ علىٰ نبيِّه مِن ذلك السَّهو من جليلِ الحِكَم التَّشريعيَّة، حتَّىٰ عَدَّ ابن القيِّم «سهوَه ﷺ في الصَّلاةِ مِن تمامِ نعمةِ الله علىٰ أُمَّتِه، وإكمالِ دينِه، ليقتدوا به فيما يُشرِّعه لهم عند السَّهو»[2].

الوجه الخامس: ما ادَّعاه من وضع هذه الأحاديث تسويغًا لِما صَدَر مِن بعضِ الأمراءِ من تخليطٍ في ركعاتِ الصَّلاةِ جرَّاء سُكرِهم، فهو من المؤلِّف مُغالطةٌ ومُكابرة، تقتضي عدمَ تفريقِه بين السَّهو والسُّكر! فلا صِلة بين سهو العاقلِ الصَّاحي في صلاتِه، وبين صلاته وهو سكران.

ثمَّ إنَّ استشهاده بالوليد بن عقبة زيادةٌ منه في الغَيِّ، فإنَّ الوليدَ حين صَلَّىٰ الفجرَ أربعًا لسُكرِه، لم يعتذر لمَن خلفَه بهذه الأحاديث، ولا الخليفة عثمان ﷺ سَوَّغَ فِعْلَتَه كما يُسَوَّغ للسُّهاةِ، بل عاقبَه!

---

(١) نقله الشَّوكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ١٠١).

(٢) «زاد المعاد» (١/ ٢٨٢).

وخُلاصة القول في مثلِ أحاديث هذا الباب:

أنَّا لا نُثبتُ للنَّبي ﷺ فِعلًا تَضمَّن صِفةً، أو نَنفي عنه ذلك، إلَّا بدليلٍ مِن كتابٍ أو أثرٍ صحيحٍ؛ وإلَّا فتَخيُّرنا الكَمالاتِ له علىٰ مَزاجِنا مُطلقًا أمرٌ لا ينضبِطُ، والآخذون بهذا المنهج، واقعون -لا مَحالةَ- في وَرطةٍ مع آي الكتاب، مع مثلِ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ﴾ [التحريم: ١]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ [الأحزاب: ٣٧]!

فالأعلىٰ قدرًا للنَّبي ﷺ، أن نَضَعه في المنزلةِ الَّتي وَضَعه فيها ربُّنا تبارك وتعالىٰ، مِن غير إفراطٍ يرفعُه عن بشَريَّتِه، ولا تفريطٍ يُخرجه عن نُبوَّتِه.

ومع ما وقع فيه المؤلِّف من خطايا منهجيَّة ومغالطات علميَّة كثيرة، إلَّا أنَّ كتابه قد اشتمل علىٰ جملةٍ لا يُستهان بها مِن شُبهاتٍ مُغلَّفة بغشاءِ الاستشكالِ العلميِّ البَريء، تقتضي الوقوفَ عندها بحزمٍ وقوَّة، لبيان زيفِ دعاويها لمن يقع عليها، كي لا تلبِّس علىٰ طلاَّب الحقائق الشَّرعية، ناهيك عن عوامِّ المسلمين.

المَطلب الثَّالث
محمَّد صادق النَّجمي
وكتابه «أضواء على الصَّحيحين»

خَطَّ (النَّجمي) هذا الكِتابَ باللِّسانِ الفارسيِّ، ثمَّ نُقِل بعد موته إلىٰ العَربيَّة[1]، لم يقصُره علىٰ تعقُّبِ «البخاريِّ» حتَّىٰ ألحق به صِنوه مسلم، فعُدَّ سِفرُه هذا مِن أهمِّ ما كتَبتهُ الشِّيعة الإماميَّة وأكثرها مَطاعِن في «الصَّحيحين»، فلذا حرِصوا علىٰ نشره بكِلتي لُغَتَيه علىٰ أوسعِ نطاقٍ.

ولقد أبانَ الكاتبُ في مقدِّمته له عن غَرضِ وَضعِه إيَّاه، فقال:

«هكذا أصبحَ الكتابان «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» مَدارَ العقائد عند أهلِ السُّنة، وهذه الأمور هي الَّتي دَعَتْنا إلىٰ البحثِ والتَّنقيبِ في «الصَّحيحين»، وكشفِ حقيقتِهما وماهِيَّتهما، كي تَتجَلَّىٰ الحقائقُ الَّتي استَترَت خلفَ الأستارِ السَّميكة مِن التَّقاليد، والعَصبيَّات، والظُّلمات، والأوهام، الَّتي ظَلَّت مَسدولةً لفترةٍ تزيد علىٰ ألفِ سنةٍ»[2].

---

(١) ألفه سنة ١٣٨٨هـ، ونقله يحيىٰ البحراني إلىٰ العربية، وقد شجعه عبد الحسين الأميني صاحب كتاب «الغدير» علىٰ إكماله، وقدم له مرتضىٰ العسكري صاحب كتاب «أحاديث أم المؤمنين عائشة»، وهناك ترجمة أخرىٰ للكتاب باسم «تأمُّلات في الصَّحيحين» بتعريب مرتضىٰ القزويني، ولا تخلو الترجمتين من زيادة ونقص واختلاف يسير، انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفيحان الحربي (ص/ ١٠٤).

(٢) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٦٠-٦١).

وترتيب الكتاب علىٰ المَوضوعاتِ بحسب اختيار المؤلِّف، لا علىٰ أبوابِ «الصَّحيحين»، حيث جعَلَه علىٰ ثمانيةِ فصول:

الفصل الأوَّل: تَكلَّم فيه عن سِيَرِ الحديثِ وأهميِّته، مُقتفيًا أثر (جعفرٍ السُّبحانيِّ) في أغلاطِه نفسِها في هذا الباب[1]! وزادَ هو ما ادَّعاه تَأَخُّرًا لتَدوينِ الحديثِ عند أهل السُّنة، زاعمًا أنَّ الشِّيعةَ كانوا أسبقَ إلىٰ التَّدوين منهم!

ولستُ أدري: أيَّ رافضيٍّ سبَّابٍ للصَّحابة سَبَق إلىٰ تصنيفِ كتابٍ حديثيٍّ بأسانيدِه هو يَعنيه! فإنَّ أوَّلَ كتابٍ حَديثيٍّ ينسبونه لطائفتهم هو كتابُ سَليم بن قيس الهِلالي (ت٨٥هـ)[2]، يعدُّه بعضهُم -حسب شيخِهم النُعمانيِّ[3]- «أصلًا مِن أكبرِ كُتبِ الأصولِ الَّتي روَوْها مِن حَمَلةِ حديث أهلِ البيتِ، بل هو أقدَمُها»[4].

لكن الحقُّ أنَّ الكتاب مَوضوعٌ عليه، غير مَوثوقٍ بما فيه عند أكابرِ الإماميَّة[5]؛ ولم يكُن لـ (نَّجميٍّ) غَرضٌ من هذه الدَّعوىٰ، إلَّا إسقاطَ اعتبارِ «الصَّحيحين» بحُجَّة تأخُّرِ تصنيفِهما عن زمن النُّبوة.

وأمَّا الفصل الثَّاني: فترجَم في المؤلِّف للشَّيخين ترجمةً مُوجزةً، شانَها بقدحِ أمانتِهما، والطَّعنِ في عَقدِهما، وازدراءِ أفهامِهما، ينقل في ذلك نصوصَ افتراءاتِ «القول الصُّراح» لشيخ الشَّريعةِ لأصبهانيِّ[6].

---

(١) انظر كتاب «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني (١٢-٣٣).

(٢) سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي: كان من أصحاب علي ﷺ، وعاش في الكوفة إلىٰ أن هرب من الحجاج الثَّقفي إلىٰ النوبندجان من بلاد فارس، ولجأ إلىٰ دار أبان بن أبي عياش فيروز، فآواه ومات عنده، يُنسب له «كتاب السَّقيفة» المَطبوع باسم «كتاب سليم بن قيس الكوفي»، انظر «الأعلام» للزركلي (٣/ ١١٩)

(٣) محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب النعماني: البغدادي الرَّافضي، مفسر ومتكلم؛ قدم بغداد وأخذ عن الكليني، وسافر إلىٰ الشام، من آثاره: «تفسير القرآن»، و«جامع الاخبار»، و«الرد علىٰ الاسماعيلية»، و«نثر اللآلي في الحديث»، و«كتاب الغية»، انظر «معجم المؤلفين» (٨/ ١٩٥).

(٤) قاله النُّعماني في كتابه «الغية» (ص/ ١٠١).

(٥) بعض الإماميَّة يَنسبون وَضْعَه علىٰ سليم إلىٰ أبان بن أبي عياش، كما ذَكَره الحِلِّي، وابن الغَضائري، والمُفيد، انظر نصوصَهم في «مَصادر التَّلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية» لـ د. إيمان العلواني (١/ ٤٢٩).

(٦) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٦٧).

ولا غرابةَ أن تصدُر هذه الجهالةُ مِن مثلِه بمرتبةِ إمامينِ جليليْن من أئمَّة الحديث كالبخاريِّ ومُسلم، فهو الَّذي صَيَّرَ مالكَ بنَ أنس ووهبَ بنَ مُنبِّه مِن مَشايخِ البخاريِّ في الحديثِ![1] وقد وُلد البخاريُّ بعد موتِهما بسنواتٍ.

وأمَّا الفصل الثَّالث: فنقَل فيه (النَّجميُّ) كلامَ بعضِ العلماء في الثَّناءِ علىٰ «الصَّحيحين»، مُتندِّرًا في ذلك ببعضِ الرُّؤىٰ الَّتي نُقِلت في فضائلِ البخاريِّ، وهذا مِمَّا يراه المؤلِّف غلوًّا وتَنطُّعًا، مع علمِه أنَّ المُترْجِمين للبخاريِّ إنَّما حكوا مثلَ هذه الرُّؤىٰ استئناسًا واستبشارًا، لا احتجاجًا.

وكان مِن قبيحِ جَهالاتِ المؤلِّف المنبئةِ عن ضحالةِ علمِه وسوءِ طويَّتِه:

نِسبتُه لأهلِ السُّنة تسميَّتَهم للكُتبِ السِّتة بـ (الصِّحاح)، لكونِ «جميع ما وَرَد فيها مِن الأحاديث والرِّوايات -سواء مِن وجهةِ نظرِ مُؤلِّفيها، أو مِن وجهةِ نظرِ علماءِ أهلِ السُّنة- صحيحةً ومُطابقةً للواقع، وأنَّهم يَعتقدون بأنَّ كلَّ ما جاء في هذه الصِّحاح السِّتة، ونُسِب إلىٰ الرَّسول ﷺ، فإنَّه قد خرج مِن بين شَفَتي رسولِ الله ﷺ»[2].

فلَيْتَه قدِر أن ينقل هذا الهُراءَ عن أحَدٍ مِن علماء السُّنةِ، حتَّىٰ ننظُر في وجهِ كلامِه؛ وكلُّ حَديثيٍّ عندنا مُبتدئٍ يعلمُ أنَّ أربابَ السُّنَن الأربعةِ لم يشترطوا الصِّحة في ما ساقوه مِن أخبارَ في مُصنَّفاتهم، وإنَّما أطلق عليها بعض العلماء تلكَ التِّسمية لأنَّ أغلب ما فيها صحيح أو مَقبول، ومن ركائز الفقهاء في الاحتجاج.

وأمَّا الفصل الرَّابع من كتابِه: فساقَ فيه ما رآه أدلَّة علىٰ ضَعفِ «الصَّحيحين» وسُقمِهما، منها دعواه ضعفُ أسانيدِهما، فينقلُ فيه عن ابن حَجرٍ «أنَّ الحفَّاظَ وعلماءَ فنِّ الرجالِ، ذكروا أنَّ ضعفاءَ رُواتِهما يبلغُ الثَّلاثمائة شخصٍ»[3].

---

(١) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ١١١).

(٢) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٧٣-٧٤).

(٣) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٩١).

فأمَّا ما أحالَ إليه المؤلِّف في «هُدىٰ السَّاري» لابن حجر، فعند الرُّجوعِ إليه نجده خاليًا مِمَّا أفادته عبارَته! فإنَّما ذكَرَ ابن حَجرٍ في هذا الموضع من كتابه الرُّواةَ المُتكَلَّمَ فيهم بأدنىٰ كلامٍ وفيهم الثِّقات، لا المَفروغَ مِن ضَعْفِهم[1]! ولا يلزمُ مِن مُجرَّد كلامِ أحدٍ في راوٍ، تحُققَ كلامِه فيه من حيث الواقِع، ومَعروفٌ أنَّ الشَّيخين قد يُخرجان لِمن فيه كلامٌ في مَواضع مَعروفة، تبيَّن لهما صِدقه في ما رَواه؛ هذا إن لم يكن الرَّاوي في رأيِهما ثابت العدالة والضَّبط[2].

ثمَّ قول المؤلِّف في موضعٍ آخر من فصلِه هذا: «إنَّ الأحاديث غير الصَّحيحة والضَّعيفة، يبلغُ عددُها فوق ما عَدَّه ابن حَجرٍ كما نقل عنه الحُفَّاظ، حيث قال: إنَّها لا تَتجاوز المائةَ وعشرة أحاديث، ضعيفةٌ مِن جهةِ المتنِ»[3]:

هو نقلٌ مَشحونٌ بالكذبِ، فإنَّ الَّذي ذَكَره ابن حجر عِدَّةَ الأحاديث الَّتي أعَلَّها الدَّارقطني وبعضُ العلماءِ مِن جِهة أسانيدِها، مع الإجابةِ عن ذلك كُلِّه أو أكثره[4]؛ فإنَّه ذكَرَ الأحاديثَ الَّتي انتقِدت علىٰ الشَّيخين، فقَسَّمها أقسامًا، جلُّها مُتعلِّق بصناعةِ الإسنادِ، ولا تَمسُّ المتونَ بسوءٍ، لا كما تَقوَّله المؤلِّف، وعَزَاه مَيْنًا للحافظِ[5].

وأمَّا الفصل الخامس: فخصَّصه (النَّجميُّ) للطَّعنِ في أحاديثِ الصِّفاتِ الإلهيَّةِ الَّتي أخرَجاها، فجرىٰ في مِضمارِ المُعتزلةِ في إنكارِها لرؤيةِ الله تعالىٰ يومَ القيامة، وأنكرَ معها كثيرًا مِن الصِّفاتِ الذَّاتيةِ الخَبريَّة، ثمَّ عرَض لمُعتقدِ الإماميَّة في هذا الباب من الاعتقاد؛ لكأنَّما تقرأُ فيه عَقْدَ القاضي عبد الجبَّار الهمداني!

---

(١) انظر «هدىٰ الساري» (ص/٣٨٤)، ونكت ابن حجر علىٰ «مقدمة ابن الصلاح» (١/٢٨٧).

(٢) انظر تفصيلها في «التنكيل» للمعلمي (١/٤٥٨)، وللزيلعي في «نصب الراية» (١/٣٤١-٣٤٢) تحقيق جيد في إخراج البخاري ومسلم للرُّواة المتكلم فيهم.

(٣) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/٩٠).

(٤) انظر مقدمة «فتح الباري» (١/٣٤٦).

(٥) انظر «هدىٰ الساري» (ص/٣٤٧).

وأمَّا الفصل السَّادس: فخاضَ فيه الكاتبُ في النُّبوات، وقارنَ بين أهلِ السُّنة والشِّيعة الإماميَّة في هذا الباب، ورَدَّ جملةً مِن أحاديث «الصَّحيحين» في ذلك، كحديثِ كذباتِ إبراهيم ﷺ، وطعنِ موسىٰ ﷺ لعَينِ المَلَك.

وأمَّا الفصل السَّابع: فحشدَ فيه ما يزعُمه من أحاديث في «الصَّحيحين» تَنتقصُ قدرَ الرَّسول ﷺ، مِنها ما كان تَقدَّم مِن أحاديثِ السَّهو في الصَّلاة والنِّسيان.

وحين عَرَّج علىٰ حديث شَقِّ صدرِ النَّبي ﷺ صغيرًا، نَفىٰ القصَّة جملةً وتفصيلًا، وعلَّة ذلك عنده: أنْ «لو كان لهذه القصَّة حقيقة كسائر القضايا، لذكرَها أئمَّةُ أهل البيت، الَّذين هم أدرَىٰ بما في البيت، بينما تَراهم لم يَدَعوا صغيرةً ولا كبيرةً ممَّا تمُتُّ بحياةِ الرَّسول ﷺ وتاريخِه، إلَّا وَذَكرُوها»(١).

لكن واقعُ مُصنَّفاتِ طائفتِه تُكذِّب ادِّعاءَه هذا وتوهن حُجَّتَه؛ وإلَّا: فأينَ نَقْل الإماميَّةُ لسيرةِ النَّبي ﷺ بالسَّندِ المُتَّصل الصَّحيح أصلًا؟! بل أين اعتناؤُهم بأحاديثِه ﷺ في شَتَّىٰ الأبوابِ الشَّرعية الأخرىٰ؟! المُعتني بذلك أعزُّ فيهم -والله- مِن الغُرابِ الأعصم، فإنَّهم لا يتناقلون من الرِّواية إلَّا ما كان عن أئمَّتهم في الأعمِّ الأغلب(٢).

وفي هذا الفصلِ أيضًا: مَا يدلُّ علىٰ جهل الكاتبِ بأدلَّةِ مَذهبِه الَّذي ينتصرُ له: فتراه يستنكر متونًا في «الصَّحيحين»، هي في أمَّاتِ كُتبِ الإماميَّة لو كان يعلمُ!

تراه -مثلًا- في استقباحِه حديثَ بولِ النَّبي ﷺ قائمًا، بداعي أنَّه «ليس فقط لا يَتلاءم ومَقام النُّبوة فحسب، بل إنَّه يُشين بأيِّ فردٍ مِن الأفراد! ممَّن له معرفة سطحيَّة بالمعارف الدينيَّة! أو يكون مُحترمًا عند نفسه!»(٣).

---

(١) انظر «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/٢٤١).

(٢) بل أشار شيخهم الحرُّ العاملي، إلىٰ أنَّهم يتجنَّبون روايةَ ما يُرفع إلىٰ النَّبي ﷺ، خشيةَ أن يكون من روايات أهل السُّنة! انظر «وسائل الشِّيعة» (٢٠/ ٣٩١).

(٣) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٢٧٠)

مع أنَّ جعفرًا الصَّادق -مَن يعتبرُه هو وأرباب فِرقته مَنبعًا للتَّشريع- يُجيب مَن استفتاه عن التَّبولِ قائمًا، قائلًا: «لا بأسَ به»[١]!

أمَّا الفصل الأخير مِن كتابِه: فقد خَصَّصه النَّجمي للقدحِ في خلافةِ الخُلفاء الثَّلاثة الأُوَل ﷺ، مُدَّعيًا أحقيَّةَ عليٍّ ﷺ بها دونهم، لفضائلَ ساقَها له حَشاها بالغَثِّ والسَّمين.

وحاصل القول: أنَّ الكاتب في ما مَضىٰ مِن الفصول كلِّها: مُكثرٌ مِن التَّناقض، يُثبت القولَ ثمَّ ينقضُه بعدُ بصفحات! مع جُرأةٍ عجيبةٍ علىٰ الكذب والتَّلبيس.

فكان -مثلًا- يَدَّعي علىٰ علماء السُّنةِ أنَّهم يقولون بعصمةِ «الصَّحيحين»، وأنَّهما مُنَزَّهين «مِن أنْ تَنالهما الآراءُ والأفكارُ وإبداء الرَّأي فيهما، وأنَّ البحثَ والتَّحقيقَ فيهما، يكادُ يكون تَوهينًا لهما، وهذا بمثابةِ التَّوهين للقرآن، ولا توبةَ ولا غفرانَ لِمن يقومُ بذلك»![٢].

ثمَّ هو بعد هذا التَّعميمِ العَقيم، يأتي بعد صفحةٍ واحدةٍ فقط، ليُلغي تُهمتَه تلك مِن غير شعورٍ، مُقرًّا بأنَّ «هناك علماء مِن أهلِ السُّنةِ أنفسِهم قد نظروا إلىٰ «الصَّحيحين» نظرةَ المحقِّقِ البحَّاثة، فوَضَعوا ما احتواه الصَّحيحان علىٰ طاولةِ التَّشريح، وَوازَنوهما بالمِعيارِ الواقعيِّ»[٣]!

وآفةُ الكَذَّاب النِّسيانُ! والحمد لله.

---

(١) «الكافي» للكليني (٦/ ٥٠٠)، و«وسائل الشيعة» للعاملي (١/ ٣٥٢).

(٢) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٨٠).

(٣) «أضواء علىٰ الصحيحين» (ص/ ٨١).